

| RESEARCH ARTICLE

Challenges facing Iraq's accession to the World Trade Organization

التحديات التي تواجه انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

Jalil Kamal Ghaidan¹ ✉ and Rawahel Ali Talei Kabbashi²

^{1,2}Wasit University, Iraq

Corresponding Author: Jalil Kamal Ghaidan, E-mail: JKamil@wasit.edu.iq

| ABSTRACT

Iraq is one of the countries that applied for membership and was approved for observer status in the organization in 2004. Iraq suffers from distortions in the structure of the economy as a result of wars and the destruction that has befallen it, which requires Iraq to carry out a package of economic reforms in order to address the reality of the Iraqi economy and its integration with the global economy, which requires preparation for planning that is compatible with the requirements of accession to the World Trade Organization. The study aims to present a theoretical framework for the services sector and to, identify its most important main components and shed light on the reality of services in Iraq and the extent of their development as well as their general trends, using multiple economic indicators and knowledge of the most significant obstacles that stand in the way of Iraq's accession to the World Trade Organization and overcoming these obstacles in light of the reality of the economy Iraq, and utilizing what results from the services sector in the possibility of achieving economic development for Iraq after its accession to the World Trade Organization. And that one of the most important findings of the study is that the World Trade Organization is one of the most important international organizations concerned with international trade affairs and plays a prominent role in facilitating international trade and is interested in removing obstacles that hinder the flow of trade between member states, and it is a mechanism for resolving disputes between countries, and this It has become a reality, so it is necessary to join the other countries in order to complete the development process in light of joining the ranks of the member states.

| KEYWORDS

Service sector, challenges, WTO

| ARTICLE INFORMATION

ACCEPTED: 09 July 2022

PUBLISHED: 16 July 2022

DOI: 10.32996/jbms.2022.4.3.4

المخلص:

يعد العراق من أحد الدول التي قدمت على طلب العضوية وتم الموافقة على صفة المراقب في المنظمة عام 2004، ولكون العراق يعاني من تشوهات في هيكله الاقتصادي نتيجة الحروب والدمار الذي حل به، مما يتطلب على العراق القيام بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل معالجة واقع الاقتصاد العراقي واندماجه مع الاقتصاد العالمي، مما يتطلب التهيئة للتخطيط الذي يتلاءم مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتهدف الدراسة إلى عرض أطار نظري لقطاع الخدمات والتعرف على أهم مكوناته الرئيسية وتسليط الضوء على واقع الخدمات في العراق ومدى تطورها وكذلك اتجاهاتها العامة وذلك باستخدام مؤشرات اقتصادية متعددة، ومعرفة أهم المعوقات التي تقف أمام انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتذليل هذه المعوقات في ظل واقع الاقتصاد العراقي، وتوظيف ما يتمخض عن قطاع الخدمات في امكانية تحقيق التنمية الاقتصادية للعراق بعد انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية. وأن من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ان منظمة التجارة العالمية تعد من أهم المنظمات الدولية التي تُعنى بشؤون التجارة الدولية وتلعب دوراً بارزاً في تيسير التجارة الدولية وتهتم في رفع المعوقات التي تعترض انسيابية التجارة بين الدول الاعضاء، وتكون آلية لحل المنازعات بين الدول، وهذه اصبح حقيقة واقعية فلا بد من الالتحاق إلى جانب الدول الاخرى من اجل اكمال مسيرة عملية التنمية في ضوء الانضمام في صفوف الدول الاعضاء.

الكلمات المفتاحية: قطاع الخدمات، التحديات، منظمة التجارة العالمية

المقدمة

يواجه العراق عدد كبير من التحديات التي تواجه انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وذلك بسبب ان المنظمة تقوم على بعض الشروط ومنها حرية التجارة الخارجية والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، مما يتوجب على العراق القيام بتغيير التشريعات والقوانين والغاء أو تقليل الدعم الحكومي وخاصة على القطاعات الرئيسية (الزراعية والصناعية والخدمات) وبالتالي تمثل تحدي رئيسي كبير على الاقتصاد العراقي.

وبعد أن تناولنا الفرص التي يمكن للعراق استثمارها في مجال الخدمات من أجل الحصول على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية إلا أن هناك تحديات كبيرة تقف أمام انضمام العراق وتكون عائق لدخوله في منظمة التجارة العالمية ومنها تحديات اقتصادية وتكون تحديات داخلية وأخرى خارجية، وهي التي إبطأت من عملية الانضمام في منظمة التجارة العالمية وبالتالي فإن مستقبل انضمام العراق إلى المنظمة من عدمه مرهون يتجاوز تلك التحديات والتقليل منها من أجل الحصول على العضوية الكاملة.

مشكلة الدراسة: -

تتجلى مشكلة الدراسة بتدني الخدمات ومستوى ادائها في العراق وعدم مواكبتها للتطورات على الصعيد العالمي والموازنة مع حاجة الاقتصاد العراقي في التوجه نحو الإصلاح والاعتماد على نهج آلية السوق، وما هي الامكانيات والتحديات التي تترتب على عملية انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية والخذ بالاتفاق العام للتجارة في الخدمات في تحقيق القدرة على تعزيز قطاعاته بالقدر المطلوب والمتناسب مع الدور الجديد والمنشود للاقتصاد.

فرضية الدراسة: -

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها بأن قطاع الخدمات يعد ذا مساس بأفراد المجتمع ويتوقع ان يحظى باهتمام الدولة عبر تخصيص قدر مناسب من النفقات، بحيث يكون محركاً لعملية التنمية الاقتصادية بالاتجاه الصحيح في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بعد التهيء للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أهداف الدراسة: -

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الاهداف ومنها:

1. عرض اطار نظري لقطاع الخدمات ومنظمة التجارة العالمية
2. معرفة أهم المعوقات التي تقف عائق أمام انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية ومحاولة تذليل هذه العقبات في ظل واقع الاقتصاد المرتبك حالياً للوصول إلى الحالة المثلى وخصوصاً وان المفاوضات بين العراق والمنظمة مستمرة منذ أكثر من 16 عام دون الوصول إلى نتائج.

أهمية الدراسة: -

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية من قطاع الخدمات بوصفه قطاعاً حيويّاً يعد من القطاعات المهمة لما له من علاقة مباشرة في حياة الافراد والمرتبط بنشر الرفاهية، فضلاً عن الدور الذي يمارسه في مجال التنمية الاقتصادية وتنبثق أهمية الدراسة من أن خطورة ما تتركه مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وما يترتب من جدال قائم حول مدى قدرة العراق للحصول على المكاسب وتذليل العقاب التي تقف امامه من جراء هذا الانضمام في ضوء وضع اقتصاده الحالي.

منهجية الدراسة: -

من أجل تحقيق اهداف الدراسة وتحديد الموقف النهائي من الفرضية، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي عبر تحليل واقع ومؤشرات الاقتصاد العراقي

حدود الدراسة: -

قسمت الحدود إلى: -

1. الحدود المكانية: - العراق.
2. الحدود الزمانية: - وتمثل بالمدة الزمنية في (2003-2020).

هيكلية الدراسة: -

تتضمن الدراسة ثلاث مباحث فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات وتفصيلها كما يأتي: -
تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لقطاع الخدمات والمبحث الثاني الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية المبحث الثالث التحديات التي تواجه عملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، وأختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الإطار المفاهيمي لقطاع الخدمات

أولاً: تعريف الخدمات

يواجه مصطلح الخدمات شأنه شأن الكثير من المصطلحات الاقتصادية الكثير من الصعوبات لكي يتم الوصول إلى تعريف واضح له خاصة في ظل الظروف والتطورات التكنولوجية والعلمية التي أدت إلى تقليل فاعلية الكثير من المعايير التقليدية المستخدمة في مجال تحديد وتصنيف الخدمات، وكانت هنالك محاولات عديدة لإيجاد تعريف مفهوم وواضح للخدمة يتم من خلاله توضيح الخصائص العامة لهذا القطاع ويتميز اختلافه على القطاع السلعي إذ تعرف الخدمة على أنها عمل إنساني وذو منفعة وتلبي حاجات الإنسان عن طريق استهلاكها أو استعمالها و تلعب نفس الدور الذي تلعبه السلع في المساهمة في تكوين الناتج القومي اقتصادياً (علية، 1985: 165).

وقد عرف بعض الاقتصاديين الخدمات على أنها فعل ينشأ عن نشاط إنتاجي يؤدي إلى تغيير حالة المستفيد أو وضعه (عفيفي، 1995: 295-296) كما يذهب البعض إلى تعريف الخدمات بأنها ذلك النشاط غير الملموس الذي يقدم للمنتج ويهدف إلى إشباع حاجاته ورغباته (محمد، 2003: 51).

ويعرف صندوق النقد الدولي الخدمات على أنها تلك المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتم بين المقيم وغير المقيم خلال فترة زمنية محدودة عادة قد تكون سنة و حسب هذا التعريف يبين بأن هذه الخدمات موضوعها عملية استيراد وتصدير بين دولتين أو أكثر يتم تنفيذها في ميزان مدفوعات البلد (مراد، 2007: 24). وتعرف الخدمات حسب اتفاقية الجات (GATT)* (*)

يقصد بالخدمات في هذه الاتفاقية كافة الأنشطة الاقتصادية غير المجدسة في صورة سلع مادية، وإنما تقدم في صورة خدمة أو نشاط مفيد لمن يطلبه مثل الخدمات المالية من بنوك وشركات تأمين وخدمات النقل البري والبحري... الخ.

إن من الصعب إعطاء تعريف مفهوم واحد لكلمة الخدمة نتيجة لاختلاف كل خدمة عن الأخرى، يمكن تلخيص التعاريف السابقة بتعريف شامل وهو (الخدمة هي تجربة مؤقتة يعيشها الزبون عن طريق التأثير المتبادل بين هذا الأخير ومستخدمي المؤسسة الخدماتية).

ثانياً: خصائص الخدمات

هنالك خصائص رئيسة تميز الخدمات عن السلع وهي كالآتي:

1. **عدم الملموسية:** إن الخدمة تمثل جهداً أو عملاً يمكن أن يقدمه فرد لآخر أو شخص لآخر أو منظمة إلى منظمة أخرى أو منظمة لشخص، ومن هذا يتبين بأن الخدمة ليست لها جانب مادي يمكن رؤيته ومعاينته أو لمسه قبل اتخاذ القرار بشأن الشراء ذلك لأن المستفيد يقوم بجمع المعلومات بهدف الحصول على المؤشرات الجيدة من نوعية وجودة الخدمة وخاصة فيما يتعلق بمقدمي الخدمة، وأدوات الاتصال والأسعار وغيرها من المعلومات و يترتب على هذه الخاصية ما يلي:

أ- صعوبة تقييم الخدمات المنافسة بهدف التمييز بينها قبل الحصول عليها.

ب- استخدام السعر كأداة رئيسة للحكم على مستوى الخدمات، وتعتبر معيار لجودتها (باعولي، 2013: 18).

ث- اللجوء إلى مصادر المعلومات الشخصية لتقليل من الإحساس بالمخاطر.

2. **الخدمة غير قابلة للفصل عن مقدمها (التلازمية):** تعني التلازمية عن درجة الترابط بين الخدمة ذاتها ومقدمها أي يصعب الفصل بين الخدمة والشخص الذي يتولى تقديمها لأن وقت إنتاج الخدمة هو نفس وقت استهلاكها، العميل هنا يكون في اتصال مباشر مع مقدم الخدمة ويتعرف عليه (الصميدعي، يوسف، 2010: 38).

ويترتب على خاصية التلازمية ما يلي:

أ- وجود علاقة مباشرة بين مؤسسات الخدمة والمستفيد، وتعتبر هذه الخاصية مشتركة بين جميع الخدمات (موظف الشباك في البنك، موظف الصندوق، والطبيب) (العلاق، الطائي، 2009، 42-43).

ب- يترتب على خاصية التلازمية ضرورة مساهمة أو مشاركة الزبون أو المستفيد من الخدمة في إنتاجها.

ج- إن من نتائج التلازمية في أداء الخدمات ازدياد درجة الولاء إلى حد كبير، أي أنه المستفيد يصر على طلب الخدمة من شخص معين أو مجموعة من الأشخاص طالما أن موردي الخدمة يعني أحدهم من الآخر، كما هو الحال في الخدمات التي تعتمد على الآلات و المكائن بشكل كبير (الصميدعي، يوسف، 2010: 38).

(*) الجات (GATT) هو مصطلح يطلق باللغة الإنجليزية وهي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تنظم التبادلات التجارية بين الدول التي تنظم إليها أما من الناحية القانونية لا تعتبر الجات منظمة عالمية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، بل تكون شبيهة المعاهدة واكتسبت بقوة الممارسة تمارس عملها من خلال سكرتارية دائمة مقرها في جنيف وتشرف على الجولات التفاوضية حول القواعد و المفاوضات التجارية بين الدول المنظمة للاتفاقية وبلغ عدد الجولات التفاوضية ثمانية جولات، آخرها هي دولة الأوروغواي التي نتجت عنها تأسيس منظمة التجارة العالمية.

للمزيد ينظر إلى: نزار قنوع وآخرون، الجات و انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية و الإقتصاد السوري، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 6، دمشق، 2015، ص 70.

3. عدم انتقال الملكية: صفة عدم انتقال الملكية صفة تميز السلعة عن الخدمة حيث أن العميل يمكن استخدام الخدمة لمدة معينة دون امتلاكها كاستعمال غرفة في فندق أو مقعد في طائرة عكس السلعة التي يمكن يكون فيها للمستهلك حق الامتلاك والتصرف فيها وترتبط عدم قابلية الخدمة للتملك بخاصية عدم ملموسية الخدمة وعدم قابليتها للتخزين، إذ لا يوجد نقل ملكية الخدمة من منتجها إلى مشتريها

4. عدم القابلية للتخزين أو قابلية للتلف: تعتبر الخدمة ذات طبيعة عدم قابلية للتخزين وذلك لعدم ملموسيتها أي أن درجة الملموسية تزيد من درجة فناء الخدمة، وبالتالي لن يتمكن من حفظ الخدمة على شكل مخزون تستهلك أثناء إنتاجها، وبالتالي عدم إمكانية تخزينها، وهذا ما يجعل الأمر صعب بالنسبة للمؤسسات الخدمية وذلك في حالة حدوث تقلبات في الطلب عليها لهذا إما بتغيير الأسعار أو استخدام طرق جديدة في الترويج (الضمور، 2005، 25).

5. عدم التجانس أو التغيير: يعد التغيير أو عدم التجانس في أداء الخدمات أحد نتائج تلازم إنتاج الخدمات مع الاستهلاك والتي لا يمكن تجاوزها حيث تتسم الخدمة بالتغيير إذا أن أداء الخدمة يتغير بتغير مكان ووقت أداء الخدمة والشخص الذي يؤديها

وإن هذه الخاصية تؤدي إلى:

أ- شعور المستهلك بدرجة عالية من المخاطرة.

ب- صعوبة قيام الشركة أو المؤسسة الخدمية بتقديم صورة ثابتة عن الجودة لعملائها وبالتالي صعوبة الحفاظ على علامة تجارية محددة وقوية.

6. ارتفاع الشعور بالمخاطر لدى العميل: مما لا شك أن المستهلكين يتعرضون لمخاطر مختلفة عند قيامه بالسلوك الشرائي، وتتفاوت نوعية تلك المخاطر بناء على مجموعة من العوامل من أهمها طبيعة المنتج إذا كان سلعة أو خدمة وطبيعة المستهلك ومدى توفر المعلومات في حالة الخدمة تكون المخاطر المدرك عالية مقارنة بالسلعة.

7. تزايد دور المستهلك في الخدمة: يؤدي المستهلك دور مهم ونسبياً ولا يمكن تجاوزه عند تقويم الخدمة. على سبيل المثال في مركز الاستشارات النفسية يكون اعتماد الطبيب الكلي على تعاون المريض في أثناء عملية التحليل النفسي، والشكل الآتي يوضح خصائص الخدمات.

المبحث الثاني

مفهوم منظمة التجارة العالمية

أولاً: - نشأة وتطور منظمة التجارة العالمية.

يرجع الفضل في انشاء منظمة التجارة العالمية الى النجاح الذي حققه جولة الأورغواي حيث تم التوقيع على المنظمة في عام 1994 وكانت بداية حملها في 1 / 1 / 1995 وقد تحولت منظمة الجات وسكرتاريته الي مجرد اتفاق متعدد الأطراف الي منظمة عالمية تنظم عمليات تحرير التجارة الدولية وقد أصبحت منظمة التجارة العالمية تفت على قدم المساواة مع كل من صندوق النقد و البنك الدولي في مجال تنظيم الاقتصاد العالمي وادارته الوصول الى تحقيق الكفاءة في الأداء الاقتصادي وتعاون اقتصادي أكثر وتفاهم بين الأطراف الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي (رغبة زيادة الناتج المحلي العالمي والرفاهية الاقتصادية على مستوى العالم)، إنبثقت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل قيام الجات عام 1945، حيث أقرت الحكومة الأمريكية آنذاك مشروعاً لإنشاء منظمة دولية لتنظيم النشاط التجاري على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكن الكونغرس رفض المصادقة على هذا المشروع وذلك خوفاً من تحرير التجارة الدولية وإلحاق الضرر بالصناعة الوطنية الأمريكية ، ولكن بعد مرور وقت وحدث تطورات كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية ظهور بعض الأصوات التي تطالب بإنشاء منظمة التجارة العالمية وخاصة في جولة الارغواي، ان انشاء هذه المنظمة جاءت لتحل محلة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات). (العيسوي، 2001، 159)

وقد تم التصديق عليها من قبل الولايات المتحدة واليابان والعديد من الدول المتقدمة والنامية، وقد انشئت منظمته التجارة العالمية عقب نهاية الجولة الثامنة من المفاوضات ضمن اتفاقيه الجات (جولة الأورغواي، 1986-1994)

في حين يرى بعض الكتاب ان منظمة التجارة العالمية ((هي مجموعة من الاجهزة والهيئات الدائمة وهذا ما يميزها عن غيرها من المؤتمرات الدبلوماسية، تتفق مجموعة من الدول على انشائها بموجب الاتفاقيات الدولية، وتمنحها مجموعة من الصلاحيات اللازمة للإشراف على بعض الشؤون المشتركة للدول والعمل على توثيق أو اصر التعاون بين الدول)) (حشمي، 2003، 2)

لقد كان هناك بعض أوجه الاختلاف بين الجات ومنظمة التجارة العالمية، حيث كانت اتفاقية الجات تمثل اتفاقية قانونية محلية، متعددة الاطراف وكانت دون تنظيم محكم، وقد استمد بها في سكرتارية اللجنة التابعة للأمم المتحدة لمدة طويلة، أما منظمة التجارة العالمية فهي تمثل مجموعة اتفاقيات وهي منظمة عالمية تنطوي على جهاز دائم لفض المنازعات الدولية اتسمت قواعد الجات بكونها مؤقتة بينما تميزت منظمة التجارة العالمية بكونها قواعد ذات طبيعة دائمية، جميع الاتفاقيات التي كانت في اطار الجات تفقر الى الاسس القانونية الراسخة، حيث انها لم تتطلب أي اجراءات تشريعية، أما اتفاقية منظمة التجارة العالمية فإنها تستوجب وجود تلك الاجراءات التشريعية مما تتميز بطابع قانوني قوي، يعمل جهاز تسوية المنازعات داخل منظمة التجارة العالمية بشكل تلقائي وبفاعلية على العكس من جهاز تسوية المنازعات في الجات الذي يعاني من القصور تجاه الخلافات الواردة بين الدول المتعاقدة (خليل، 2005، 6-5).

تمتلك منظمة التجارة العالمية نظام ردع قوي وتستطيع فرض عقوبات على الدول، بينما كانت الجات تعجز عن فرض العقوبات، ان الدول المنضمة الى منظمة التجارة العالمية تكون ملزمة بكل الاتفاقيات والمفاوضات الملحقه دون الحاجة الى توقيع كل اتفاق على انفراد، بينما الجات لم تكن البلدان ملزمة قانونياً بتنفيذ ما تم اقراره في المفاوضات المتعددة الاطراف، وإنما يحرص الالتزام فقط على الدول الموقعة على الاتفاقية وتبعاً للتعريف

المذكورة فإن معاهدة انشاء منظمة التجارة العالمية تتطابق ومصطلح المعاهدات الدولية التي حدد ضمن اتفاقية فيينا قانون المعاهدات وتتميز اتفاقية منظمة التجارة العالمية بما يأتي:

- 1- انها عقدت بين الدول: أي انها تعقد بين دول مستقلة، فإذا كان احد الاطراف من غير الدول فلا يعد الاتفاق المبرم بينهما اتفاقاً دولياً، وان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية عقدت بين مجموعة من الدول المستقلة، وقد سمحت المنظمة لوضع الاقاليم غير المتمتعة بالاستقلال السياسي لكنه متمتعة باستقلال جمركي ان تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، ومثال ذلك اقليم كردستان، حيث يتمتع باستقلال جمركي وله الحق بالانضمام إلى المنظمة. (الفتلاوي، 2006، 47).
- 2- انها تلغي أو تعديل أي معاهدة تتعارض معها وذلك ان معاهدة انشاء منظمة التجارة العالمية تلغي أي مصدر من مصادر القانون الدولي الاخرى كالعرف ومبادئ القانون العام، أي ان المعاهدة تعقد بين طرفين وإذا تناقضت مع معاهدة منظمة التجارة العالمية تعد لاغية.
- 3- انها معاهدات مكتوبة فلا يعتمد القانون الدولي بالاتفاقيات الشفوية بين الدول حيث ان المنظمة الدولية ترتب على الدول الحقوق والواجبات الواجب عليها التنفيذ، والدول لا تلتزم إلا بإدارتها الصريحة المعبرة عنها بالمعاهدات المكتوبة.
- 4- تساهم المعاهدات في المنظمات الدولية في تطوير قواعد القانون الدولي وذلك كونها معاهدات محددة الاطراف تساهم في وضع قواعد قانونية دولية وبذلك فهي تقوم بتوحيد قواعد القانون الدولي وجعلها عالمية. (خليل السحمراني، 2003، 140)

ثانياً: وظائف منظمة التجارة العالمية ومهامها

ان من مهام منظمة التجارة العالمية التي حدثت ضمن المادة الثالثة من اتفاقية مراكش يمكن تلخيصها بما يأتي: (ابو العلا، 1995: 19)

1. الاشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء لتسهيل وتنفيذ وادارة الاتفاقيات المنبثقة من جولة الاورغواي.
2. فض المنازعات الدولية فيما يتعلق في المعاملات التجارية وتسويتها وفق الاسس التي حددتها اتفاقية الجات. (الكفري، 2014: 132)
3. متابعة ادارة السياسات التجارية الدولية ومدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليها في مؤتمر مراكش والذي يتولى مهمة مراجعته السياسات التجارية للدول الاعضاء لمدته محددة في الدول المتقدمة وكل اربعة اعوام للدول النامية وذلك للوقوف على التعديلات الطارئة على هذه السياسات.
4. تقوم المنظمة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والوكالات التابعة لها بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الانسجام والتوازن في وضع السياسات الاقتصادية الدولية.
5. مراقبة ومتابعة تنفيذ وإدارة اعمال الاتفاقيات الخاصة في جولة الاورغواي والموقعة في مراكش والعمل على تحقيق الاهداف وتوفير الاطار اللازم لتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف (عبد الحميد، 2005: 183).
6. توفير منتدى لتنظيم المفاوضات المستقبلية بين الدول الاعضاء حول موضوعات قواعد السلوك التجاري الدولي التي تم الاتفاق عليها في جولة الاورغواي، وتؤمن جهة أخرى اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة وتكون فرصة للقاءات الدائمة بين الممثلين الاعضاء وتفسح المجال أمامهم لمناقشة المعوقات والمشاكل ومواكبة التطورات في شؤون المنظمة. (Jeroen, Tagers, 2008, P.6-7)
7. وتؤمن من جهة أخرى اجتماعات اللجان بمعالجة قواعد قضايا الدعم، الاعانات ومكافحة الاغراق واجراءات الوقاية منها والرسوم التعويضية.
8. يمكن لمنظمة التجارة العالمية Two ان تكون محور ارتكاز اصلاحات صديقه للسوق في مرحله المفاوضات بين الدول الاعضاء في المنظمة.
9. تركز منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة في السلع والخدمات ورؤوس الاموال بين الدول الاعضاء.

ثالثاً: اهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية

أن من مجموعته الاهداف التي تسعى منظمة التجارة العالمية الى تحقيقها تدور حول هدف، رئيسي الا وهو تحرير التجارة العالمية الدولية اي تطبيق نظام الحريه التجارة الدولية، ويمكن إجمال مجموعة من الاهداف تسعى المنظمة الى تحقيقها ومنها ما يلي: (عبد العزيز، 2002: 258)

1. خلق وضع تنافسي دولي في التجارة العالمية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص المواد.
2. تحرير التجارة بمعنى سيادة قوانين السوق ومنها قوانين العرض والطلب والغاء تدخل الدولة سواء بالتخطيط أو انشاء شركات عامة.
3. السعي لتحقيق التنمية يتحقق هذا الهدف عن طريق بذل الجهود لرفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الاعضاء في المنظمة لا سيما الدول النامية والتي تشكل نسبة 75 % من مجمل الاعضاء من خلال منحها فترة سماح اطول من تلك الممنوحة للدول الصناعية المتقدمة كما تمنحها مساعدات وخاصة في المجال التقني والتكنولوجي بل وحتى الالتزامات و تتعامل بنفس القدر من الحزم مع جميع الدول فهي تكون اقل حجماً مع الدول النامية منها من المتقدمه فضلاً عن الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية إلى الاقتصاد السوق فهي تمثل عدد كبير وتشغل حيزاً كبيراً في العالم التجاري الدولي بصوره عامه ومنظمة التجارة بصورة خاصة.
4. تكامل الاسواق العالمية بمعنى الموافقة على حرية انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات عبر الحدود الجغرافية.

5. تنفيذ اتفاقية أورغواي: ان منظمة التجارة العالمية تسعى لتنفيذ اتفاقية الاورغواي لغرض تحقيق هذه الأهداف موضع الاهتمام والتنفيذ فأن الامر يقتضي أطارا مؤسستاي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الجات.

6. نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة اكبر يتم بصورة نموذجية في اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الاعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الاعضاء ويتم عرض الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، حيث يتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما، وبهذه الطريقة سوف تنخفض المخاطر ان تمتد الخلافات الى نزاعات سياسية أو عسكرية، وتخفيض الحواجز التجارية فأن نظام منظمة التجارة العالمية يزيل أيضاً الحواجز بين الافراد والدول. (يمامة، 2002: 12-22).

7. تقوية الإقتصاد العالمي: و يتم من خلال تحرير التجارة الدولية من جميع القيود وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و الإستغلال الأمثل لها مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الوطني للدول الأعضاء.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه قطاع الخدمات وانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية

أولاً- التحديات الداخلية الاقتصادية

1- اختلاف هيكل الموازنة:

أن ظهور مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة في كثير من الدول عموماً والدول النامية على وجه الخصوص بسبب تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى إلى تزايد حجم الانفاق العام من جهة وتقاسم الإيرادات العامة عن مجازاة الاتفاق العام من جهة أخرى وبذلك وقعت معظم الدول في عجز مالي كبير فأصبح من أهم المشاكل التي تعاني منها الحكومات ولما له من آثار اقتصادية واجتماعية مترتبة، ومنذ لك الحين فقد تزايد الاهتمام بسياسة الميزانية باعتبارها وسيلة فعالة في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بحيث أدلت لها الدول اهتماماً كبيراً باعتبارها سبب وعلاج للعجز في الموازنة العامة للدولة في نفس الوقت. (William C. Cale & Petern R. Orszag, 2003, 5)

ويتبين من خلال الجدول (1) أن: أن العجز في الموازنة في العراق يعود إلى عدة أسباب ومنها اعتماد العراق على عوائد النفط وكذلك عدم تنوع مصادر الإيرادات العامة كالضريبة، وتفعيل دور القطاعات الاقتصادية للمساهمة في زيادة الإيرادات العامة لمعالجة العجز الذي يحصل في الموازنة، حيث بلغت نسبة الإيرادات في موازنة عام 2009 (55209353) مليون دينار، أما النفقات فقد بلغت (52577025) مليون دينار، أما نسبة العجز فقط بلغت (2642328) مليون دينار، أما في عام 2011 فقد بلغت الإيرادات العامة (99998776) مليون دينار، أما النفقات فقد بلغت نحو (696399523) مليون دينار، أما عام 2014 فقد بلغت الإيرادات العامة (105386623) مليون دينار، أما النفقات فقد بلغت نحو (113473517) مليون دينار، أما العجز فقد بلغ (-8086894) أما في عام 2016 فقد بلغت الإيرادات العامة نحو (54409270) مليون دينار، أما النفقات فقد بلغت (67067437) مليون دينار، أما العجز فقد بلغ (-12658167)، أما في عام 2019 فقد بلغت الإيرادات نحو (107567000) مليون دينار، أما النفقات بلغت نحو (111724610) مليون دينار، أما العجز فقد بلغ نحو (-4157610) مليون دينار.

جدول (1)

تحليل العجز أو الفائض للموازنة العامة (2003-2019) مليون دينار

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز أو الفائض في الموازنة
2003	2146346	1982548	163798
2004	32982739	32117491	864248
2005	40502890	26375175	14127715
2006	49232349	33487877	15744472
2007	54599451	3903123	15568220
2008	80252182	59403375	20848807
2009	55209353	52567025	2642328
2010	70178223	70134200	44023
2011	99998776	69639523	30369253
2012	119466403	90374783	29091620
2013	113767395	119127556	-5360161
2014	105386623	113473517	-8086894
2015	66470252	70397515	-3927263
2016	54409270	67067437	-12658167
2017	77335955	75490115	1815840
2018	106569834	80873288	25696696
2019	107567000	111724610	-4157610

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

البنك المركز العراقي، النشرة السنوية الاحصائية، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء، سنوات مختلفة.

2- التضخم:

يعد التضخم من أبرز التحديات التي تعاني منها أغلب الاقتصاديات في دول العالم ولاسيما اقتصادات الدول النامية منها لما لهذه الظاهرة من تأثير مباشر على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما ان التضخم يعد من أسباب تراجع الاحتيايل على الاستثمار في البلد وذلك بسبب تراجع القيمة الحقيقية للعملة المالية، كما أن سياسات تحرير التجارة قد تخلق تضخماً مستورد من خلال اسعار السلع والخدمات المستوردة وخاصة ان العراق يعتمد وبشكل كبير على الاستيرادات من الخارج وبذلك فإن هذه الاستيرادات من البلدان التي تعاني من وجود التضخم حتى لو أن ميزان مدفوعاتها كان متوازناً أو فيه فائض مصاحباً لارتفاع اسعار السلع المستوردة سيؤدي إلى ارتفاع الاسعار بشكل عام في السوق الداخلي وهذا ينعكس على رفع اسعار السلع المنتجة محلياً وتحقيق أرباح اضافية توازي الارباح التي سيحصل عليها قطاع التجارة الخارجية الذي يتعامل مع السلع المستوردة، وكما أن الغاء القيود الكمركية على السلع المستوردة تصاحبه زيادة في معدلات التضخم وذلك نتيجة لزيادة الطلب المحلي على السلع المستوردة.

وأن التضخم يشكل أثر سلبي على الصادرات وذلك لأنه يؤدي إلى زيادة في تكاليف الانتاج في القطاعات المنتجة للسلع التصديرية وهذا يؤدي إلى ضعف المنافسة للصادرات في الاسواق الخارجية (عوض الله، الغولي، 2005، 255-256).

وهذا يعني ان الاقتصاديات النامية ومنها العراق لا تستطيع ان تستفاد من تحرير التجارة، وخاصة تجارة الخدمات وذلك لأنها ستؤدي إلى حالة التضخم في الاقتصاد والتدني في المقدرة على التصدير ولا تستطيع المنافسة في الاسواق العالمية

ان التضخم يقوم على تعطيل آليات الاسعار ويفقد الميزة في التعبير عن الندرة النسبية في السلع والخدمات مما يلغي وظيفة العملة المحلية كإداة للتداول والادخار؛ مما ينتج ذلك حدوث اختلالات في الاسعار، أن التضخم يعمل على جعل المستثمرين الاجانب غير راغبين في الاستثمار وخاصة بالنسبة للمشاريع طويلة الاجل، وقد شهد الاقتصاد العراقي وخاصة بعد عام 2003 انفتاحاً على العالم الخارجي وخاصة عند تطبيق برامج تحرير التجارة، حيث أدى الانخفاض في الأسعار للسلع والخدمات المستوردة مقارنة بالسلع والخدمات المحلية إلى رفع المستوى العام للأسعار فيها وزيادة في معدلات التضخم في الاسعار (اسماعيل، سلمان، 2010، 46)

جدول (2)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الاسعار 2003-2019 %

السنوات	معدل التضخم %	الرقم القياسي للأسعار
2003	33.5	287
2004	27.3	364
2005	37	494
2006	53.2	764
2007	31.8	100
2008	2.6	1127
2009	(-2.8)	1221
2010	2.4	1252
2011	6.4	1321
2012	52.6	1402
2013	2.85	1427
2014	1.39	1459
2015	1.37	148
2016	(-2.2)	1041
2017	(-2.8)	1043
2018	0.2	1302
2019	(-0.1)	1453

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

وزارة التخطيط والتعاون الاتماني، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية، الارقام القياسية لأسعار المستهلك، بغداد، سنوات مختلفة، ص6.

أن هدف السياسات الاقتصادية للدولة هو العمل على المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة الفوضى في النشاط الاقتصادي وهذا يؤدي إلى الحاق الاضرار الكبيرة في الاقتصاد القومي، فارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وانخفاض القوة الشرائية للعملة وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وهذا يقود إلى الركود الاقتصادي، ويعاني الاقتصاد العراقي من هذه الظاهرة ولسنوات طويلة وتتم معالجة التضخم من خلال السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي ووزارة المالية حتى بلغت نسبة التضخم عام 2013 2,85 وهي نسبة عالية بالنسبة للعراق واحتياطاته النقدية والذهبية.

3- تحدي الإصلاح الاقتصادي الشامل

- أن برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل التي عمدت إليها الحكومة العراقية في تطبيقه وخاصة بعد عام 2003 حيث واجه هذا البرنامج العديد من التحديات نذكر منها ما يأتي:
- أ- عدم توفر سوق عراقي ينطبق عليه شروط المنافسة وخاصة بين دول العالم، ويمكن ان تعمل على توحيد الموارد الاقتصادية في البلد.
 - ب- الوضع الأمني المتدهور والذي أدى إلى استنزاف الإيرادات العامة في بناء القدرات العسكرية للجيش والقوات الامنية لمواجهة عمليات العنف والارهاب، وخاصة بعد أحداث العراق لعام 2014 حيث استنزف العراق مبالغ مالية كبيرة في تحرير المناطق التي سيطر عليها داعش الارهابي (محمد وآخرون، 2009، 25-27).
 - ج- تفاقم العبث الاجتماعي المصاحب للإنتقال إلى اقتصاد السوق.
 - د- البطء في تنفيذ برامج الإصلاح والخصخصة المملوكة من قبل الدولة.
 - هـ- على الرغم من وجود الهيئة الوطنية للاستثمار إلا ان غياب البيئة الممكنة للأعمال والمتمثلة بتعقيد الإجراءات الحكومية، وعدم تخصيص مجتمعات لأغراض الاستثمار، فضلاً عن الصعوبات التي تواجه المستثمر وخاصة الاجنبي في الحصول على متطلبات اقامة المشروع ولاسيما الارض والاجراءات التي تسهل عملية الاستثمار .
 - و- وجود الاختلالات الهيكلية في الاسعار والانتاج والانفاق والتشغيل والاستيراد والتصدير والاستثمار ومعظم المتغيرات الاقتصادية أدى إلى ضعف الاطار القانوني والتشريعي والتي تنظم آلية عمل القطاع الخاص، وعدم مواكبة سوق العراق للأوراق المالية للتطورات في إدارة عمليات التداول وخاصة في مجال التكنولوجيا المتطورة (غيدان، حطيمان، 2016، 97).
 - ز- تفاقم الفساد المالي والاداري وغياب الشفافية أدى إلى تخلف في أداء الحكومات العراقية.

4- الدعم:

- أن الدعم الذي تقدمه الدولة بجميع اشكاله يعد من التحديات التي تواجه عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وإن هذا الدعم وخاصة الدعم الذي يمنح للقطاع الخدمي وهو المدخل الوحيد في مجال التمويل، وأن سياسات الدعم عجزت عن تحقيق اهدافها وخاصة هدفها التنموي لبعض القطاعات، حيث ان الدعم يؤثر بشكل كبير على اموال الخزينة العامة ويضيف إلى نطاق الموازنة التي تعمل على جانب واحد وهو ريع النفط ونتيجة لذلك ستتعرض سياسات التنمية الاقتصادية؛ وذلك لأن سياسات الدعم في أغلب الاحيان تكون غير مدروسة مما يعني نقل الاموال من قطاعات مختلفة لسد عجز بعض القطاعات، وهذا يؤدي إلى اخفاق لعملية النمو الاقتصادي نتيجة للأسلوب الخاطئ الذي يطلق فيه الدعم (دهش، 2010، 200)
- حيث يقدم الدعم للمنتجين المحليين لتشجيع الصادرات من أجل المنافسة مع المنتجات الدولية فإن محظور ضمن اتفاقية الدعم وفي ظل هذا الاتفاق فإن هناك دعم يسمح له في ظل منظمة التجارة العالمية ومنها ما يأتي:
- أ- الدعم الذي لا يرتبط بمشروع معني أو صناعة معينة وهو ما يمكن ان يشمل الخدمات المتصلة ببعض القطاعات مثل الكهرباء والماء وخدمات الصحة ومشاريع البنى التحتية.
 - ب- يمكن للعراق ان يقوم بدعم المناطق الاقل نمو واستثمار للمشاريع في القطاعات الانتاجية من اجل تنميتها وتطويرها.
 - ج- ان الدعم المسموح به والذي يمكن ان توجهه الحكومة إلى البرامج المتعلقة بالبحث والتطوير الصناعي والزراعي والخدمي التي تقوم بها المؤسسات التابعة إلى التعليم العالي والجامعات والمراكز البحثية والتقنية على ان لا يتجاوز الدعم (75%) من تكلفة البحث و(50%) من تكلفة التطور.
 - د- إذا قدمت دولة معينة دعم محظور لبعض المنتجات أو لنشاطها التصديري، وان العراق إذا تضرر من ذلك الدعم فيمكن العراق من اللجوء إلى تسوية المنازعات من اجل أن يتم الغاء هذا الدعم، ويمكن ان يفرض رسوم تعويضية على المنتجات الواردة التي تكون مدعومة عند حصول ضرر يصيب الاقتصاد المحلي.

ثانياً- التحديات الاقتصادية الخارجية:

1- النفاذ إلى الاسواق الخارجية:

يعتبر النفاذ إلى الاسواق من أبرز التحديات التي تواجه انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وبموجب هذه الاتفاقية يقتضي ان يتعهد العراق بالسماح لمقدمي الخدمات الاجانب بالدخول إلى الاسواق العراقية في القطاعات التي يقوم بتحديددها ويتم ادراجها في جدول التزاماته، ويضع القيود العديدة له وتحظر من الدخول إلى الاسواق، وذلك لأن لا يجوز لها الحظر بعد الخول إلى الاسواق وعليه لا يجوز للعضو في المنظمة ان يقوم بعبء التزامات منها:

(محفوظ، 2013، 26)

1. يشترط في التوريد للخدمات من خلال عدة أنواع من الشخصيات القانونية أو المشاريع المشتركة.
2. تحديد مجموع الافراد الذين يتم توظيفهم في قطاع الخدمات.
3. تحديد نسبة معينة للملكية الاجنبية للأسهم أو قيمته الاجمالية للاستثمارات الاجنبية، وهذا يدل على وضع قيود لمشاركة رأس المال الاجنبي.

2- العوائق المتعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية:

ان يتطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية آلية معقدة وطويلة الامد يستوجب التحضير والتنسيق على أعلى المستويات بين جميع المؤسسات والوزارات ذات العلاقة بموضوع الانضمام، كما أن المفاوضات مع الدول الاعضاء يستلزم ادراج مسائل استراتيجية مختلفة، ومنها (الزراعة، الصناعة، النقل والمواصلات والاتصالات، والاستثمارات وتحرير التجارة والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية)، وهذا ما يعرف بالسياسة التجارية، ان هذه المسائل تعتبر طبيعية وعادية بالنسبة لأقتصاديات الدول المتقدمة، أما الدول النامية وخاصة العراق حيث تعتبر مسألة السيادة التي تدخل في اجراءات السياسات الداخلية للبلد.

يعد العراق من الدول الموقعة على اتفاقية (الجات) الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة ولكن انسحب من الاتفاقية المذكور وذلك بسبب ان النظام السابق كان يرى ان الانضمام فيه نوع من انواع الاستعمار الاقتصادي والتدخل في الشؤون الاقتصادية والسيادية للعراق ولذلك فقد امتنع عن توقيع بروتوكول المؤسس لمنظمة التجارة العالمية على اعتبارها الوريث الشرعي للجات (غيدان، 2002، 68).

على العراق ان يتفاوض على تقديم التنازلات التي تتعلق بخفض التعريفات الكمركية وازالة الدعم وخاصة الدعم الزراعي والالتزامات التي تتعلق بقطاع الخدمات، ان المفاوضات المتعددة الاطراف تفرض على العراق تخفيض تعريفته الكمركية وازالة الحواجز التي تعيق دخول المنتجات الاجنبية وبذلك مما يؤثر بشكل مباشر على التنافسية للمنتجات المحلية، حيث تقوم منظمة التجارة العالمية بمراقبة السياسات التجارية للدول الاعضاء في المنظمة وخاصة في مجال التدابير المتعلقة بالدعم والتصدير والاستثمارات والخدمات والملكية الفكرية وبالتالي لا يمكن الهروب من تطبيق هذه التدابير ولو كانت مكلفة بالنسبة للاقتصاد الوطني، كما ان المنظمة تشترط على الدول التي تطلب العضوية ان تأخذ بكافة القوانين دون استثناء.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

1- البطالة

تعد البطالة من أهم التحديات التي تؤثر على برامج تحرير التجارة، حيث تؤدي إلى قلق الحكومات باعتبار البطالة من أهم وأكثر المواضيع التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلدان، حيث أن التحول نحو اقتصاد السوق الحر وتحرير التجارة تعني في أهم مضامينها عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وانعدام دور الدولة الاقتصادي وتم تقليص الانفاق العام للدولة سواء الموجه نحو المشاريع الاستثمارية أو الاغراض الاستهلاكية، وهذا يعني انسحاب الدولة من الاستثمار بشكل عام وعدم انشاء مشاريع استثمارية جديدة، وهذا يؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة ومن ثم يساهم بشكل كبير في تعميق مشكلة البطالة وزيادة نسبتها في البلدان، وأيضاً تخفيض الاستخدام في المؤسسات الحكومية وانسحاب الحكومة من التزاماتها باتجاه توفير وضمان العمالة (توظيف العمال) ولاسيما الخريجين وهذا يساهم في زيادة البطالة في البلاد كما ان الخصخصة في الشركات العامة على المدى القصير تؤدي إلى تسريح اعداد كبيرة من العمال وذلك بسبب السعي وراء الارباح المرتفعة والكبيرة من خلال التنافس بين الشركات الخاصة من اجل تخفيض تكلفة الانتاج، ومن خلال الضغط على عنصر العمل باتجاه تخفيض اعداد العاملين وكذلك انخفاض الاجور التي تدفعها، حيث ان تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة البطالة بشكل كبير في الاجل القصير ويترتب على تسريح العمال وزيادة البطالة إلى زيادة في اعمال العنف وايضاً ازدياد الجريمة وغيرها من المشاكل، وذلك يحدث نتيجة لتسريح العمال وزيادة نسب البطالة (عيدان، 2016، 290-291).

أن من أهم أسباب حدوث البطالة في العراق يرجع إلى عدة عوامل ومنها: (عبد الزهرة، 2015، 89-90)

1. عدم كفاية رؤوس الاموال وضعف في المقدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية.
 2. العجز لدى الحكومة عن اطلاق المبادرات الخاصة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وحتى المبادرات قليلة تكون وذلك بسبب الفساد المالي والاداري ليصبح بلا غطاء حقيقي تنموي.
 3. ازدياد العمالة غير العامرة وذلك بسبب ضعف في المستوى التعليمي أو عمل العمالة المتعلمة في غير اختصاصها.
 4. عدم وجود التناسب والتنسيق بين نمو الفئات الشابة في العراق، حيث ينمو سوق العمل بـ(3,2%) سنوياً، بينما نمو الاقتصاد لا يزال منخفض بل تعرض إلى الانكماش وخاصة في فترة الحروب التي خاضها (2003-2014) باستثناء مورد النفط.
 5. التدهور في الوضع الأمني الذي أدى إلى توقف الكثير من المشاريع الاستثمارية المخططة عدم وجود استراتيجيات ملائمة بين مخرجات التعليم في العراق (وخاصة التعليم الجامعي) مع احتياجات سوق العمل.
 6. ضعف في المستوى التعليمي وارتفاع نسبة الأمية وكذلك تدني المستوى الصحي وضعف مهارة العاملين في برنامج التدريب والتأهيل.
- وقد تحول الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد غير مولد لفرص العمل وذلك لانعدام التخطيط التنموي الاقتصادي للاستفادة من الطاقات البشرية وكذلك سوء توزيع المشاريع الاستثمارية في المدن، وايضاً عدم تنوع الإيرادات والاعتماد بصورة كلية على مورد النفط الذي يتميز بكتافته لعنصر لرأس المال وانخفاض عنصر العمل. ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (3)

(اجمالي البطالة في العراق السنوات 2003-2019)

السنوات	معدل البطالة%	عدد السكان (نسمة)	معدل نمو السكان%
2003	28,1	26,340	---
2004	26,6	27,131	3
2005	17,5	27,963	3
2006	17,5	28,810	3
2007	15,3	29,682	3
2008	15,8	31,895	7,5
2009	15	32,105	0,7
2010	14,5	32,481	1,2
2011	15,2	33,338	2,6
2012	15,1	34,207	2,6
2013	16	35,095	2,6
2014	28	36,004	2,5
2015	36,4	36,933	2,6
2016	22,7	37,140	0,6
2017	22,6	38,124	2,6
2018	20,5	39,128	2,6
2019	20,3	40,134	2,5

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مؤشرات التشغيل والبطالة، المجموعات السنوية الاحصائية، العدد (3) من عمل الباحثة باستخدام الصيغة (المتغير في سنة المقارنة - المتغير في سنة الاساس) ÷ المتغير في سنة الاساس * 100.

ويتبين أن معدلات البطالة في العراق استمرت بالزيادة وخاصة بعد عام 2003 وحتى عام 2019 باستثناء تذبذب وانخفاض بعض السنوات وذلك بسبب زيادة التوظيف في القطاع العام والقطاع الحكومي والاجهزة الامنية والاعمال التجارية الصغيرة والتي تزداد بزيادة الإيرادات العامة للدولة وخاصة (المورد النفطي) وتنخفض بأنخفاضه، وهذا ما يؤكد فعلاً عندما انخفض اسعار النفط للسنوات (2014-2016) حيث تبين التزايد الكبير في معدلات البطالة التي رافقت تراجع أسعار النفط وهذا يعني ان الحكومة غير جادة في رسم السياسات الجاذبة للاستثمار والموفرة لفرص العمل، وكما ان طريقتها في التوظيف للأفراد طريق عشوائية غير مدروسة وغير مخططة وذلك سبب اعتمادها على التوظيف في القطاع الحكومي والنفطي مع اهمال القطاعات المهمة وخاصة القطاع الخاص والنهوض به وان هذا الاعتماد في التوظيف انعكس وبصورة سلبية على انتاجية الموظفين في القطاع العام وذلك سبب الترهل الوظيفي وظهور البطالة المقنعة.

2- الفقر وانخفاض مستوى المعيشة

يعاني سكان العراق من الفقر المطلق حيث ان ربع السكان يعاني من نقوصات في الاحتياجات الاساسية من غذاء ورعاية صحية وتعليم وسكن ملائم وغيرها من الخدمات، حيث ان ارتفاع نسبة الفقر في العراق يرجع إلى عدة أسباب وخاصة بعد عام 2003 إلى التباين الكبير في توزيع الدخل بين الافراد في المجتمع، وكذلك التشوّهات التي حصلت نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة إحدى اهم آليات انتاج الفقر المطلق في العراق ومنها ازدياد البطالة والتضخم اللذين يؤديان إلى توسيع فجوة الدخل و ثم ازدياد الفقر ولقد استوجب على الدولة رسم خطة صحيحة وقابلة للمساواة من قبل الذين يتعايشون مع ما سبترتب عليها من نتائج ولكي تستطيع الخطة أن تنجح على المدى البعيد لا بد ان تعتمد على استراتيجيات ملائمة للحد من الفقر، ويعد النمو الاقتصادي شرط ضروري للتخفيف من حدة الفقر ولكنه غير كافي إذا لم ترافقه فرص التشغيل والاستثمار وتحسين ظروف الفقراء وتوفير فرص العيش الكريم، ان خط الفقر يمكن ان يوضح كأسلوب منهجي لتقدير حاجات الانسان الاساسية ومن خلاله يمكن تقدير اعداد الفقراء ونسبتهم في المجتمع، ولقد اعتمد خط الفقر الوطني على احتساب كلفة السعرات الحرارية الضرورية وذلك لإدامة صحة الفرد العراقي والتي تقدر بـ(2332) سعرة حرارية كمتوسط مع الاخذ بنظر الاعتبار العمر والجنس والوزن والنشاط البدني سواء في الحضر أو في الريف، وقد وفرت بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية التي قدرت كلفة السعرة الواحدة بحوالي (0,482) دينار ويكون معدل كلفة الاحتياجات الاساسية الشهرية للفرد (34,89) وهذا يساوي خط فقر الغذاء.

ان حوالي نحو (6,9) مليون عراقي يقعون تحت خط الفقر حسب احصائيات وزارة التخطيط وان هذا العدد الكبير من الذين يعيشون تحت خط الفقر، لا بد على الحكومة من ايجاد الحلول لهم وبذلك فقد تحملت الحكومة بعض الاعباء الاضافية للتخفيف من حدة الفقر، حيث قامت الحكومة بتفعيل نظام الحماية الاجتماعية وتقديم الرعاية للفئات الفقيرة مما أدى إلى ان تستفاد من برامج الحماية الاجتماعية معظم الفئات الفقيرة في المجتمع، إلا ان على الرغم من اجراءات لتقييم برامج الحماية الاجتماعية ودوره في الحد من الفقر في العراق إلا أنه لم يحقق الهدف الفعلي، حيث ان جزء كبير منه يذهب إلى اشخاص وعائلات من غير الفئات الفقيرة فهو بذلك فيه جانب من الفساد الاداري والمالي.

وان هناك احداث ساعدت في زيادة فجوة الفقر في العراق وخاصة بعد الاحداث التي حصلت في 2014 والتي نتج عنها دخول المجاميع الارهابية (داعش) واحتلالها مساحات واسعة واجزاء كبيرة من الاراضي العراقية والتي أدت إلى اجبار المواطنين إلى ترك منازلهم (الربيعي، 2019، 3) والنزوح إلى مناطق أخرى أكثر أماناً وبذلك فقد ازداد عدد الفقراء حسب الاحصائيات الاخيرة، وقد وصلت نسبة الفقر في العراق إلى أكثر من 20% من السكان عام 2015، فإن نسبة الافراد الذي يعيشون تحت خط الفقر قد تقدر نسبتهم بحدود 32% من حجم السكان أي بحدود 12 مليون مواطن وان هذا العدد يعتبر كبير جداً ويعتبر من التحديات الراهنة التي تعيق عملية انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ولا بد على الحكومة من اتخاذ الاجراءات التي تهدف إلى احداث تغيرات ايجابية في مستوى دخل الافراد وتقليل التفاوت بين فئات المجتمع بما يضمن تقليل نسبة الفقر بشكل تدريجي من أجل النهوض بتتمية واقع الاقتصاد العراقي.

خامساً: - التحديات السياسية والامنية

ان من أهم المعضلات والتحديات التي تواجه عملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية هو الواقع السياسي والاختلال الأمني الواضح، لا زال موقع الصدارة من أهم المعوقات وما تفرزه من مشاكل تعرقل أي خطوة من خطوات الإصلاح الاقتصادي العراقي، وان الخلافات على تولي السلطة في العراق وعدم نضوج القرار السياسي الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة المجتمع العراقي والنهوض بالواقع وخاصة الواقع الخدمي وايضاً تتولى مهمة الدخول إلى منظمة التجارة العالمية بعيداً عن قضايا الدكتاتورية وحب الذات (هاشم، 2011، 270).

ان عدم استقرار الوضع الأمني في العراق وهو بحد ذاته تحدي اساسي لتنمية قطاع الخدمات في العراق، وان عدم اكتمال المؤسسات الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية وذلك بسبب التراكمات للتجارب السابقة للأنظمة الحكومية لقد عانى العراق ولا يزال يعاني من التدهور الأمني في اجزاء واسعة من البلاد وبدرجات مختلفة، مما أثر بشكل سلبي على حجم الاستثمار وبخاصة تعطل الكثير من فرص الاستثمار الاجنبي في العراق وهذا ما أكد عليه التقرير الذي يحدث في أسباب تراجع الاستثمار في العراق والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء، حيث توزعت عوامل التهديد المرتبطة بالإرهاب وضعف الشعور الوطني وضعف المؤسسات الدولة والتعصب والاحتلال.

وان حسب طبيعة النظام السياسي في العراق وخاصة بعد عام 2003 الذي اتخذ الشراكة السياسية منهجاً للحكم وتقاسم السلطة بين جميع المكونات وفقاً للأوزان الاجتماعية، وان الصراع من اجل السلطة وصل إلى قمة مستوياته وذلك نتيجة الاعتماد على المحاصصة في السلطة وهذا أثر بشكل سلبي على عمل النظام السياسي وأصبحت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والشراء حتى لو على حساب البلد، مما أفقد النظام انسجامه وهيبته (ابراهيم، 2018، 55-56).

- 1- يعاني الاقتصاد العراقي بشكل عام من مشاكل بنوية واختلالات في هيكل الانتاج وتتضح هذه الاختلالات من خلال هيمنة القطاع النفطي على معظم القطاعات الاقتصادية في تمويل الموازنة العامة، حيث يعيش العراق في مرحلة صعبة سواء على الصعيد الامني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والخضوع التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلي كإندمام الرقابة والسيطرة على دخول الموارد المستوردة وانعدام وجود قاعدة بيانات احصائية دقيقة عن المحددات الاقتصادية.
- 2- ان تحرير تجارة الخدمات تتيح امام الاقتصاد العراقي امكانية الحصول على التكنولوجيا المتطورة وخاصة في مجال الخدمات، وهذا ما يمكن من الاستفادة من تدريب القوى العاملة وتأهيل الخبرات المحلية في مجال قطاع الخدمات.
- 3- الوضع الأمني المتدهور قد أسهم في تعطيل بناء المشاريع وتوسيعها بشكل مناسب يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات، وخاصة الطاقات البشرية وكذلك الفساد المالي والإداري، حيث يعد من أهم العقبات التي تواجه عملية تطوير وتأهيل قطاع الخدمات وحال أيضاً دون تطوير الاقتصاد العراقي من أجل التهيء للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- 4- ان اكتساب العضوية في منظمة التجارة العالمية (WTO) تستلزم إعادة النظر في جميع القوانين واجراء التشريعات اللازمة والملزمة لتكييف الاقتصاد العراقي بمختلف قطاعاته وذلك لتأمين متطلبات الانضمام إلى (WTO) كونها تتميز بالشمولية والالزام ووجوب اعتماد مبدأ المعاملة الوطنية، كما يجب على العراق الالتزام بمتضمنات اتفاقية المنظمة وهذا ما يدفعه إلى الاسراع في عملية الاصلاح الاقتصادي من خلال تغيير القوانين والتشريعات بما تتلاءم مع آليات اقتصاد السوق ومع آليات واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- 5- ان انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية دون توفير متطلبات الانضمام المناسبة سوف يعرض الاقتصاد العراقي إلى مخاطر وأثار سلبية على جميع مفاصل الاقتصاد الوطني وذلك من جراء المنافسة غير المتكافئة وتأثير القيود الفنية التي تفرضها المنظمة الدولية.

التوصيات:

- 1- يعد انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية أمراً مهماً بالنسبة للعراق، إلا ان ذلك لا بد ان يتم في اطار نظرة شمولية ودراسة متأنية وبعد ان يتم التأكد من ان الفرص أو المكاسب تتفوق على التحديات والعيوب.
- 2- تهيئة الاقتصاد العراقي في جميع قطاعاته المختلفة وصولاً إلى مرحلة الاندماج مع الاقتصاد العالمي وتعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات العراقية في الاسواق العالمية.
- 3- الاستفادة من تجارب الدول النامية المشابهة للاقتصاد العراقي التي انضمت إلى المنظمة وتقييم ما حققته من مكاسب أو فرص وام تعرضت له من مشاكل أو تحديات، الامر الذي يستوجب دراسة الانعكاسات التجارية السلبية والايجابية على الدول التي مضت على انضمامها مدة كافة للاستفادة منها في مستقبل الاقتصاد العراقي في ضوء وضعه الحالي.
- 4- تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي والذي يعد خطوة مهمة وأساسية في عملية التحول إلى اقتصاد السوق وهو امر مهم لتهيئة العراق للانضمام إلى المنظمة.
- 5- تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الاعضاء في المنظمة وغيرها من أجل تهيئة وتيسير عملية الانضمام إلى المنظمة في الفترات اللاحقة.
- 6- تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وخاصة في قطاع الخدمات للمساهمة في تطوير الاقتصاد العراقي ولاسيما في ظل تراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية وعدم قدرة المستثمر العراقي عن الاستثمار في المشاريع ذات رأس المال الكبير والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
- 7- الاهتمام بشكل كبير بجانب التخطيط الاقتصادي وخاصة بالمنظور الاستراتيجي ووضع خطط تنموية لتطوير قطاع الخدمات والتهيئة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عبر خطة تنموية طويلة الامد تكون بداخلها خطط قصيرة الامد لمعالجة التحديات واستثمار الفرص المتاحة.

المصادر

- [1] جليل كامل غيدان، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية: الكلف والمنافع الاقتصادية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، المجلد الاول، العدد 5، 2002.
- [2] حسن لطيف الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، مجلة دنائير، العدد 17، 2013.
- [3] حمد عبد الرحيم مكطوف حمد، الاصلاح الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية في خصوصية المقومات وفعالية الآليات، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2009.
- [4] خليل عليان عبد الرحيم، الاقتصادات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية مع التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات، معهد الادارة العالمية، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- [5] رانيا المجني، تسويق الخدمات، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2020.
- [6] ستار شدهان الزهيري، مزايا انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، كلية القانون، العدد 26، 2015.
- [7] ستار فخري عبد اللطيف، اثر الاخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الاداري في الوظائف الحكومية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 21، منشورات دار الحكمة، بغداد، 2009.
- [8] سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، 2011.
- [9] سرمد جاسم حمودي ناصر، ميزان الخدمات في العراق رؤية تقويمية في الأبعاد التنموية والدولية للمدة (1990-2012) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2015.
- [10] سعاد كاظم خضير الموسوي، التنمية البشرية المستدامة في العراق والانفاق الصحي الواقع والتحديات والمعالجات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 12، 2013.
- [11] سعد ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الإقليمية، المجلد 1، العدد 2 أفرقة، 2018.
- [12] سعد عبد الكريم حماد فرحان، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة (2003-2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، العدد 20، 2013.
- [13] سيف صباح عبود، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (فرص وتحديات)، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، 2021.
- [14] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد اقامة بعد أحداث 11 سبتمبر، دار النشر لمجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، 2003 .

- [15] عبد الواحد العفوري، العولمة والجات التحديات والفرص، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.
- [16] عبد الوهاب الامين، فريد بشير طاهر، اقتصاديات التنمية والتخطيط، الطبعة الاولى، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، البحرين، 2007.
- [17] محمد جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف، تسويق الخدمات، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- [18] مصطفى العبد الله الكفري، التكتلات والمنظمات الاقتصادية، جامعة دمشق، كلية الآداب للعلوم الانسانية، 2014 .
- [19] ناجي معلا، اصول التسويق المصرفي، الطبعة الاولى، معهد دراسات المعرفة، عمان، 1994.